

تمكين منظمات المجتمع المدني

في مواجهة العسكرة والإرهاب

(تجربة العراق)

مع هذا الكمّ الهائل من المعلومات والتحليلات الذي تمتلئ به الصحافة والإعلام، لا بدّ وأن كلّ واحد منكم صارت لديه صورة جيدة عن إرهابات الحرب على العراق وتداعياتها، معادلاتها ونتائجها، وكذلك أوضاع البلد بعد انتهاء الحرب، إن جاز القول. لكن، مع ذلك، لا بد من التمعّن قليلاً في الأسباب الحقيقية والبعيدة لكل ما حصل ويحصل، فوسائل الإعلام غالباً ما تبحث عن الإثارة والنقاط الساخنة، وتبتعد عن تناول الحقيقيّ والجوهريّ؛ هذا عدا عن لعبها وسياساتها الخاصة. (وسائل الإعلام العربية، مثلاً، كانت حريصة طوال الوقت على إظهار منظرين ومعلقين من كل صنف ولون، لكنها كانت "تنسى"، غالباً، إظهار رأي العراقيين أنفسهم).

ما أريد التحدث عنه هو كيف تؤدي الممارسات الديكتاتورية، من قمع وقتل للديمقراطية.. إلخ، إلى ترديّ أحوال الناس بحيث يصبح التدخل الخارجي المنفذ الوحيد للخلاص بالنسبة لهم، وكيف أن الأمر لا يقتصر على خلع حاكم من على كرسيه، بل يتطلب إعادة بناء نظام كامل تمّ تخريبه بشكل منظم. ولا يعني هذا، بحال من الأحوال، تبريراً للولايات المتحدة وحلفائها في حربهم هذه؛ فكأننا على اطلاع، قليلاً أو كثيراً، على أسبابها القريبة والبعيدة، بدءاً بالعوامل المالية والاقتصادية الداخلية وانتهاء بالمصالح الجيوستراتيجية.

ربما لم يعرف التاريخ الحديث نظاماً أكثر وحشيّة ودمويّة من نظام صدام حسين، الذي لا يمكن اختزاله أبداً بشخص قائده المريض نفسياً؛ وتشهد على ذلك المقابر الجماعية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، والتي مازال يُكتشف الجديد منها كل يوم؛ وتشهد على ذلك أيضاً السجون وقصص التعذيب المرعبة التي تتناقلها ألسنة العراقيين. لقد اتخذ القمع والتجويع وزرع الخوف في النفوس وسيلةً لإسكات

المعارضين وضمان الاستمرار في الحكم طوال هذه السنوات، رافعين لواء التصدي للإمبريالية والصهيونية كحجة سخيفة لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان.

وجدير بالذكر، وهنا، أن هذه الممارسات ليست أبداً مجرد سياسات أو آليات تعامل، كما يُقال أحياناً، بل هي بالحريّ تعبيرٌ عن عقلية وطبيعة نظام كامل. ومن الغريب حقاً أن الذين ينظرون ويحلّلون الآن لم ينتبهوا طوال هذه السنين لمعاناة الشعب العراقي من بطش الديكتاتورية ووحشيتها، بحيث صدمتهم السرعة والسهولة التي سقط بها النظام العراقي وانتهت بها الحرب. من الطبيعي أن نظاماً كهذا غير مؤهل للدفاع عن وطنه وشعبه، مهما صورّ نفسه بطلاً قومياً أو إسلامياً ومهما تناسى الناس المرات التي خذلهم فيها.

قبل الكثير، في مناسبات مختلفة، عن الحصار الاقتصادي الجائر الذي لم يؤثر، رغم كل شيء، على السلطة ورجالاتها أيّ تأثير؛ إذ بينما كان الناس يموتون جوعاً ومرضاً، كان القائد يبذّر أموال برنامج "النفط مقابل الغذاء" على بناء القصور وشراء الذمم في الداخل والخارج. كما قيل الكثير أيضاً عن الحروب العبثية التي زجّ النظام فيها البلاد أكثر من مرّة، والتي كلفتها مادياً وبشرياً فوق ما تتحمل؛ وكذلك تردي الخدمات والمرافق العامة، انتشار الجهل والأمراض... إلخ. ولا أظنّ أننا نحتاج أرقاماً وإحصائيات للتدليل على هذه المآسي، فهي مظاهر شائعة يمكن لكل مهتمّ أن يرصدها بسهولة في أيّة مدينة أو قرية عراقية.

بيد أن الأمر لا يقتصر على تدمير البنية التحتية للدولة، بل يطال كذلك البنية التحتية للمجتمع وللإنسان نفسه (الأخلاق والعلاقات العامة). ما فعله النظام العراقي هو هدم المجتمع المدني، وعياً ومؤسسات، من خلال ربط المجتمع كلّه بالحزب الواحد و"منظماته الجماهيرية"، التي أفرغت هي أيضاً من مضمونها السياسي وتحولت إلى أجهزة أمنية تجزي وتثيب. بل أكثر من ذلك، عوّق هذا النظام إمكانية ولادة مجتمع مدني جديد في المستقبل القريب، حتى بعد غيابه، وذلك من خلال تقوية العشائرية والطائفية وتحول زعمائها إلى مرجعيّات شعبية على حساب التنظيمات الاجتماعية الأكثر تطوراً. وقد رأينا كيف اضطرت الإدارة

الأمريكية للتعامل مع زعماء العشائر لتضمن قبولها اجتماعياً. وهكذا، فقد بات ولاء المواطن العراقي إما للحزب أو للعشيرة أو للطائفة الدينية. وليس من المبالغة أبداً أن النظام السابق قد أرجع العراق قرونًا إلى الوراء.

ونجد من واجبنا القول إنه، حتى لا تتكرر التجربة في بلدان أخرى، ينبغي أن يكون أول الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الحرب هو أن تطوير المجتمع المدني، وما يتطلبه من مناخ ديمقراطي واحترام لحقوق الإنسان، شرطٌ أساسيٌّ لمحاربة العسكرة والإرهاب، المترافقين دوماً. إن أي ضغط خارجي لبناء الديمقراطية لا يمكن أن ينجح دون مواكبة داخلية، أي دون تمكين منظمات المجتمع المدني ومؤسساته لتكون قادرة على تلبية مطالب هذا التحول اجتماعياً وثقافياً.

لم يُسمح، طوال فترة حكم نظام صدام، لأية منظمة محلية أو أجنبية، تنموية أو غير ذلك، بالعمل بشكل مستقل. لذا، فمفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية غير واضح كفاية في العراق، كما في بلدان المنطقة بشكل عام، وهو لا يستند إلى تجربة وخبرة كافيتين؛ وربما يحتاج الأمر إلى جهد ووقت كبيرين ليتفهم الناس هذا النمط من العمل ويتأقلموا معه، وليصبح هو نفسه فاعلاً في مجالات الحياة المختلفة.

لا شك أنه الآن، بعد انتهاء فترة الطوارئ، بدأت تظهر منظمات عراقية غير حكومية، كما أن الكثير من المنظمات العالمية شكّل له قواعد ومرتكزات في العراق. وبدأ بالفعل التفكير بالبرامج المتوسطة والطويلة الأمد، أي كل ما يتعلق بلئم الجروح ومعالجة الأمراض الاجتماعية المزمنة، بالإضافة إلى إعادة بناء المجتمع والإنسان.

لكن هذه المنظمات لا تزال تواجه عقبة أساسية، كما صرّح مراراً وتكراراً، وهي الوضع الأمني. والواقع أن انفجار الأمم المتحدة، متوجّهاً العمليات الإرهابية التي سبقته وتلتته، قد حقّق الغرض منه: انسحاب الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية، كالصليب الأحمر، أو تقليص نشاطاتها، بدءاً بتخفيض عدد العاملين والمشاريع ووصولاً إلى التجميد التام لنشاطها.

من نافل القول إن إجراءات كهذه تؤثر سلباً على المستفيدين من نشاطاتها ومشاريعها، وهم في الغالب أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً أو حاجة، مما يزيد من معاناة الناس التي كانت هذه المنظمات تلعب دوراً حيوياً في التخفيف منها في ظلّ خدمات متردية وحكومة لم تستقر بعد. وهي تضعف، كذلك، موقف ودور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات العراقية، التي تتشكل حديثاً، أمام التنظيمات الدينية والعشائرية. عدا عن ذلك، فهي، بانسحابها، إنما تخلي الساحة لقوات الاحتلال وتسمح لها بتقديم الخدمات التي من المفترض أن تقدمها هي؛ وهو أمر سيئ لسببين: أن القوات العسكرية غير مؤهلة لتقديم هذه الخدمات بشكل ملائم، وأنها تأتي غالباً من قبيل الدعاية وتجميل الصورة، فلا تستند بالتالي إلى تقييم فعليّ لاجتياجات الواقع ولا تنوي تحقيق برامج وأهداف طويلة الأمد.

أخيراً، وفي ضوء ما سبق، أودّ التأكيد على ضرورة تمكين المنظمات العراقية وتشجيع تنوعها، من خلال تنظيم ورشات عمل ودورات بناء قدرات (وحبذا لو تتم داخل العراق، وليس في البلدان المجاورة!) بالاستفادة من خبرة المنظمات العربية والعالمية؛ وذلك حتى تكون فاعلة في عملية إعادة بناء المجتمع والإنسان بشكل صحيح، وحتى تملك الوسائل العملية التي تمكنها من ممارسة الضغط والمساهمة في صنع القرار، وتنتقل بها من مجرد منظمات إغاثة أو جمعيات خيرية إلى منظمات تنموية ذات توجه إنساني، تتبنى أسس العمل الطوعي بدلاً من إغراء الناس برواتبها العالية ومساعداتها الوقتية.

2 تشرين الثاني 2003

جمال الجواهري

جمعية الأمل العراقية